

الكلام مثال مسبق وليس على أى مثال . فقد كان الأخفش يجيز البناء على أى مثال وإن لم يكن من أمثلة العرب . يقول المازنى : « وكان أبو الحسن الأخفش يجيز أن تبنى على ما بنت العرب وعلى أى مثال سألته . إذا قلت له : ابن لى من كذا مثل كذا ، وإن لم يكن من أمثلة العرب . ويقول : إنما سألتنى أن أمثل لك فمسألتك ليست بخطأ وتمثيلي عليها صواب وكان الخليل وسيبويه يبيان ذلك ويقولان : ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، ومالم يكن فى كلام العرب فليس له معنى فى كلامهم . فكيف تجعل مثالا من كلام قوم ليس له فى أمثلتهم معنى ؟ وهذا هو القياس . ألا ترى أنك إذا سمعت : قام زيد أجزت أنت ظرف خالد وحمق بشر ، وكان ما قسته عربيا كالذى قسته عليه لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول ، وإنما سمعت بعضها فجعلته أصلا وقست عليه مالم تسمع ، فهذا أثبت وأقيس إن شاء الله » (٦) . ومع هذا فقد استخدم الخليل وسيبويه وغيرهما القياس كثيرا بمعناه الاصطلاحي أى بمعنى نقل الحكم من أصل إلى فرع - كما سوف نرى دون أن يعرفه أحد .

ثم تطور الأمر وجاء مناطقة النحو وعرفوا القياس بعد أن انتقل إليهم من أصول الفقه ومن علم الكلام . يقول كمال الدين الأنبارى مُعرِّفاً له : « هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان فى معناه » (٧) ولقد عالجوا أهم أنواعه وهى :

- قياس المناسبة ( أو الإخالة أو الظن أو العلة ) .
- قياس الشبه .
- قياس الطرد .

ففى قياس المناسبة يُحمل الفرع على الأصل بالعلة التى عُلِّقَ عليها الحكم فى

(٦) ابن جنى : المنصف ١٨٠/١ المتن .

(٧) جلال السيوطى : الاقتراح ٩٤ .